الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست في نهاية حزيران/ ٢٠١١
وهي منظمة مستقلة، محايدة، غير حكومية، غير ربحية، معتمدة من
قبل الأمم المتحدة كمصدر أساسي في جمع الإحصائيات.

مقتل ٨٠ شخصاً بسبب التعذيب خلال شهر شباط ٢٠١٥

محتويات التقرير:

أولاً: منهجية التقرير.
ثانياً: ملخص تنفيذي.
ثالثاً: أبرز حوادث الموت بسبب التعذيب.
رابعاً: التوصيات.
خامساً: شكر.

أولاً: منهجية التقرير:

منذ عام ٢٠١١ وحتى الآن مازال النظام السوري لا يعترف إطلاقاً بعمليات الاعتقال، بل يتهم بها القاعدة والمجموعات الإرهابية كتنظيم داعش، كما أنه لا يعترف بحالات التعذيب ولا الموت تحت التعذيب، وتحصل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على المعلومات إما من معتقلين سابقين أو من الأهالي، ومعظم الأهالي يحصلون على المعلومات عن أقربائهم المحتجزين عبر دفع رشوة إلى المسؤولين الحكوميين.

ونحن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نشير إلى رواية الأهالي التي تردنا، ونذكر دائماً أن السلطات السورية في كثير من تلك الحالات لا تقوم بإرجاع الجثث إلى الأهالي، كما أن الأهالي في الغالب يخافون من الذهاب لاستلام جثث أقربائهم من المشافي العسكرية، أو حتى أغراضهم الشخصية؛ خوفاً من اعتقالهم.

بناء على كل ذلك تبقى الشبكة السورية لحقوق الإنسان تعاني من صعوبات حقيقية في عملية التوثيق بسبب الحظر المفروض عليها وملاحقة أعضائها، وفي ظل هذه الظروف يصعب تأكيد الوفاة بنسبة تامة، وتبقى كامل العملية خاضعة لعمليات التوثيق والتحقق المستمر، وتظل مثل هذه القضايا مفتوحة، مع أخذنا بالاعتبار شهادة الأهالي، لكن لا بد من التنويه إلى ما سبق.

نرجو الاطلاع على منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا.

ثانياً: ملخص تنفيذي :

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لايقل عن ٨٠ حالة وفاة بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية، في شباط/ ٢٠١٥، يتوزعون على النحو التالي:

القوات الحكومية: ٧٤

القوات الكردية: ١

جماعات متشددة:

تنظيم داعش: ١

جبهة النصرة: ٣

فصائل المعارضة المسلحة: ١

يبدو أن حالات القتل تحت التعذيب مستمرة منذ سنة ٢٠١١ وحتى اليوم دون توقف، وهذا دليل واضح على منهجية العنف والقوة المفرطة التي تستخدم ضد المعتقلين.
محافظة حماة سجلت الإحصائية الأعلى من الضحايا بسبب التعذيب، حيث بلغ عددهم ١٧ شخصاً، وتتوزع حصيلة بقية الضحايا على المحافظات على الشكل التالي:
١٦ في درعا، ١١ في حمص، ٨ في ريف دمشق، ٦ في كل من إدلب ودير الزور، ٥ في حلب، ٤ في دمشق، ٣ في اللاذقية، ٢ في كل من الرقة والحسكة.
أما أبرز حالات الموت بسبب التعذيب في شباط فهي:
٣ طلاب جامعيين، أستاذان، طفل.

ثالثاً: أبرز حوادث الموت بسبب التعذيب:

طلاب جامعيون:

أبو بكر محمد جاسم العبود، طالب جامعي، من أبناء مدينة الرقة، اعتقلته القوات الحكومية قبل نحو ١٩ شهراً، أخبرنا أهله يوم الأحد ١/ شباط/ ٢٠١٥ أنهم تحققوا من خبر وفاته تحت التعذيب في أحد مراكز الاحتجاز.

محمد منار منير الأسطة، طالب في السنة الثانية كلية الآداب بجامعة حماة، من أبناء حي الجلاء بمدينة حماة، يبلغ من العمر ١٩ عاماً، يوم الأربعاء ٢٦/ تشرين الثاني/ ٢٠١٤ اعتقلته القوات الحكومية من مقر إقامته، أخبرنا أهله يوم الأحد ٢٢/ شباط/ ٢٠١٥ أنهم تأكدوا من وفاته تحت التعذيب في أحد الأفرع الأمنية في العاصمة دمشق.

عبد الرزاق حسين الأحمد، طالب جامعي، من أبناء قرية الحريجي بدير الزور، اعتقلته القوات الحكومية منذ سنة، أخبرنا أهله في ٢٣/ شباط/ ٢٠١٥ أنهم تأكدوا من وفاته تحت التعذيب في أحد مراكز الاحتجاز.

أساتذة:

محمد حسن العداوي، أستاذ، من أبناء بلدة الحراك بدرعا، اعتقلته القوات الحكومية قبل نحو عامين، يوم الأربعاء ٤/ شباط/ ٢٠١٥ أعلمنا ذووه أنهم تحققوا من وفاة ابنهم داخل أحد مراكز الاحتجاز.

محمد مالك أحمد جقمور، أستاذ لغة انكليزية، من أبناء مدينة أريحا بإدلب، اعتقلته القوات الحكومية (ميليشيات محلية) يوم الأربعاء ٤/ حزيران/ ٢٠١٤، أخبرنا أهله يوم الثلاثاء ١٠/ شباط/ ٢٠١٥ أنهم علموا بخبر وفاته تحت التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز بدمشق، دون أن يتم تسليمهم جثمانه.

أطفال:

الطفل عدي عوض العيسى، من أبناء حي الوعر بحمص، يبلغ من العمر ١٧ عاماً، اعتقلته القوات الحكومية منذ ٣ سنوات، أخبرنا أهله في ٢٣ شباط أنهم تأكدوا من خبر وفاته تحت التعذيب في سجن صيدنايا.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن سقوط هذا الكم الهائل من الضحايا بسبب التعذيب شهرياً، – وهم يشكلون الحد الأدنى الذي تمكنا من الحصول على معلومات عنه–، يدل على نحو قاطع أنها سياسة منهجية تنبع من رأس النظام الحاكم، وأن جميع أركان النظام على علم تام بها، وقد مورست ضمن نطاق واسع أيضاً فهي تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. مارست بعض الجماعات المتشددة أفعال التعذيب، التي تشكل جرائم حرب، وكذلك بعض فصائل المعارضة المسلحة.

إلى المجتمع الدولي:

يبدو أن مجلس الأمن عاجز تماماً عن اتخاذ أي فعل أو ردع للنظام الحاكم في سوريا بعد أربع سنوات من القتل المستمر والواسع، على الرغم من الأدلة القاطعة الثابتة بحسب لجنة التحقيق المستقلة، وبحسب ما أثبتناه في توثيق مئات المجازر والانتهاكات، التي مازالت مستمرة حتى لحظة إصدار هذا التقرير، لا بد من مساعدتنا لرفع دعوى للمدعي العام في محكمة الجنايات الدولية بشكل مباشر، وذلك بما نمتلكه من كم هائل من الأدلة التي وثقناها بأنفسنا، كما أن على مجلس الأمن تطبيق القرارات التي اتخذها بشأن سوريا ومحاسبة جميع من ينتهكها.

خامساً: شكر

خالص الشكر لكل من تعاون وساهم في إيصال المعلومات إلى الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ونخص بالذكر الناشطين المتعاونين. خالص العزاء لأهالي وأقرباء الضحايا، والتقدير الكبير لتعاونهم على الرغم من فداحة معاناتهم.

Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان